A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/649
18 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٩٥ (د) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والأربعين، القرار ١٧٩/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" الذي أيدت به القرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣ بناء على تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الأولى، بما فيها التوصية بأن يدرج المجلس، في دورته التنظيمية لعام ١٩٩٤، تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كموضوع ذي أولوية ينظر فيه الجزء التنسيقي للمجلس في عام ١٩٩٤. وشددت الجمعية العامة، بالقرار نفسه، على أهمية بناء القدرات الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية وأكدت على دور الأمم المتحدة الحيوي في دعم جهود البلدان النامية في ذلك المجال بما في ذلك دعمها من خلال تعزيز التعاون بين البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا.

٢ - وطلبت الجمعية العامة الى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير الضرورية لضمان التنفيذ الكامل للبرنامج ١٧، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والأنشطة المخططة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ في هذا المجال. كما سلمت بأهمية التعاون فيما بين البلدان النامية في هذا المجال وحثت مؤسسات الأمم المتحدة المعنية على أن تقدم لهذه الجهود دعما مستمرا ومعززا. وسلمت كذلك بأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ودعت الى الإسهام فيه بسخاء.

95-31557 311095 311095

ثانيا - تنفيذ البرنامج ١٧، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧، المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٣ - ركزت الأنشطة المخططة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ على بناء القدرات الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا مع التركيز بصفة خاصة على تعزيز قدرة البلدان النامية على اتخاذ قرارات مستقلة ومدروسة لاكتساب وتطوير وتطبيق ونشر العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وشملت أنشطة برنامج العمل تحليل العوامل التي تؤثر على قدرة البلدان النامية على اكتساب التكنولوجيا المستوردة وتكييفها وتحسينها، ودراسة دور جميع الكيانات، العامة والخاصة، في تحسين القدرة على إقامة المشاريع الخاصة وفي تطوير ونشر التكنولوجيا؛ وتحليل الصكوك القانونية، بما فيها التشريع المتعلق بالملكية الفكرية في مجال التكنولوجيا وبناء القدرات التكنولوجية. وأوليت العناية لتحسين الترابط بين البحث والتنمية وقطاع الانتاج في البلدان النامية.

٤ - ومن العناصر المهمة في العمل الجاري في إطار البرنامج ١٧ نشاط اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي تخدمها أمانة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التي استوعبت معظم وظائف مركز الأمم المتحدة السابق لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بعد إعادة تنظيم الأمانة العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣.

٥ - ونُظم عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في فترة ما بين الدورات خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ عن طريق أفرقة/أفرقة عمل، مكونة من أعضاء اللجنة، نظرت في مواضيع فنية مهمة منتقاة متصلة ببناء القدرات الذاتية في البلدان النامية. وشملت هذه المواضيع: تكنولوجيا الأنشطة الاقتصادية الصغيرة الحجم التي تلبي الاحتياجات الأساسية للسكان ذوي الدخل المنخفض؛ وآثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين في البلدان النامية؛ ومساهمة العلم والتكنولوجيا في وضع نهج متكامل لإدارة الأراضي. واختيرت هذه المواضيع كإسهامات للجنة في الأنشطة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة خلال فترة السنتين. وكان القصد من العمل في مجالات الاحتياجات الأساسية ونوع الجنس وإدارة الأراضي الإسهام في العملية المفضية تباعا الى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥) ومداولات لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة (١٩٩٥) فيما يتعلق بالفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١.

٦ - وناقش الفريق المعني بالأنشطة الاقتصادية الصغيرة الحجم المعني بدراسة الاحتياجات الأساسية للسكان ذوي الدخل المنخفض كيفية استخدام نهج جديد حيال العلم والتكنولوجيا لضمان تلبية احتياجات السكان ذوي الدخل المنخفض. واستنتج الفريق (انظر E/CN.16/1995/2) أن الهدف الأساسي لتكريس العلم والتكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الأساسية ينبغي أن يخلق ظروفا تزيد من قدرة الفقراء على اكتساب المعرفة والتكنولوجيا وفهمها واستخدامها على نحو خلاق بغية تلبية احتياجاته الأساسية. وأقام الفريق

توصياته على ستة مواضيع متكاملة هي التعليم والصحة والمشاركة والأنشطة الاقتصادية المحدودة النطاق والبنية التحتية الأساسية، وفرص الحصول على المعلومات؛ كما صاغ توصيات خاصة تتعلق بسياسة تسخير العلم والتكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الأساسية.

٧ - وأقر الفريق المعني بآثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين في البلدان النامية بأنه على الرغم من أن التدخلات العلمية والتكنولوجية قد حسنت جوانب كثيرة من حياة المرأة، فإن المرأة في البلدان النامية على مدى العقود الثلاثة الماضية قد أصبحت أيضا فقيرة بالمقارنة بالرجل في المجتمع الواحد. ولاحظ الفريق (E/CN.16/1995/3) في تقريره أن ثمة قدرا كبيرا من عدم المساواة بين الجنسين في مجال التعليم وآفاق الحياة الوظيفية بالنسبة للفتاة والمرأة وأن المرأة غير ممثلة بالقدر الكافي في المهن العلمية وهيئات صنع القرار في كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية. وحدد التقرير مجالات العلم والتكنولوجيا التي قوبلت فيها احتياجات وتطلعات المرأة بإهمال نسبي. وأوليت عناية خاصة لتباين أثر التكنولوجيات الجديدة، لا سيما في مجال تكنولوجيات المعلومات.

٨ - أما الفريق الثالث، وهو الفريق المعني بالجوانب العلمية والتكنولوجية للإدارة المتكاملة للأراضي فقد تناول المسائل القطاعية. وأكد تقرير الفريق (E/CN.16/1995/4) على أهمية دور العلم والتكنولوجيا في الإدارة المتكاملة للأراضي. كما شدد على أن التكنولوجيات المختلفة التي تسهم في الإدارة المتكاملة للأراضي لا تكون دائما متاحة في البلدان النامية حيث تزداد الحاجة اليها. وحدد الفريق العقبات الرئيسية التي تعترض التطبيق الفعال على نطاق عالمي لأساليب الادارة للأراضي وصاغ النهج لهذه الغاية.

٩ - واضطلعت اللجنة أيضا بالعمل المتعلق بالروابط بين نظم البحث والتطوير الوطنية والقطاعات الصناعية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وأكد فريق أنشئ خصيصا لدراسة هذه المسألة الرأي القائل بعدم قدرة نظم البحث والتطوير الوطنية في هاتين المجموعتين من البلدان على الاضطلاع بمهمة تعزيز التنمية الصناعية. وحدد الفريق التدابير اللازمة لتعزيز الروابط بين نظم البحث والتطوير الوطنية وقطاعات الانتاج (E/CN.16/1995/8).

١٠ - وفي فترة السنتين الحالية، أولي اهتمام أيضا لأثر تكنولوجيات المعلومات على العملية الانمائية. وساد على نطاق واسع اعتقادا بأن تكنولوجيات المعلومات تؤثر تأثيرا على تطوير التكنولوجيات الحديثة، ومن ثم فهي تحدد معدل التقدم الاجتماعي والاقتصادي. غير أن آثار تلك التكنولوجيات على العملية الانمائية عامـــة، والتقدم التكنولوجي للبلدان النامية خاصة، لم تفهم بعد فهما تاما (انظر E/CN.16/1995/9 و Corr.1 و Corr.2).

١١ - وشمل العمل المندرج في إطار البرنامج ١٧ خلال فترة السنتين عددا من الأنشطة الأخرى. ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٤/٤٤ باء، تابع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عمله بشأن نشرة

نظام تقييم التكنولوجيا المتقدمة. ويركز العدد التاسع من هذه النشرة، الذي أعد في ١٩٩٥، على تكنولوجيا المعلومات.

١٢ - وفي إطار البرنامج ١٧، ركزت أمانة الأونكتاد أنشطتها على الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا وعلى متابعة أعماله. وقد أنجز هذا الفريق العامل المخصص عمله في آذار/مارس ١٩٩٤. وترمي نتائج وتوصيات هذا الفريق الى تعزيز بناء القدرات التكنولوجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال الى اقتصاد السوق، لا سيما عن طريق الاستثمار (UNCTAD/DST/3). وعملا بتوصيات الفريق العامل، نظمت الأونكتاد في نيسان/أبريل ١٩٩٥ حلقة عمل بشأن جوانب معينة من التعاون لأغراض بناء القدرات التكنولوجية في البلدان النامية، حيث درست السياسات المتعلقة بتعزيز القدرات التكنولوجية لأقل البلدان نموا ودور الشراكة التكنولوجية بين المؤسسات (UNCTAD/DST/6 و 7).

١٣ - وفي إطار اعتمادات الخطة المتوسطة الأجل، واصلت أمانة الأونكتاد إجراء بحوث في مجالات العلم والتكنولوجيا ذات الصلة والتي تغطي جوانب من قبيل: العلم والتكنولوجيا في البيئة العالمية وآثارهما على البلدان النامية؛ والتكنولوجيات والمسائل المستجدة في مجال بناء القدرات التكنولوجية لتطوير المؤسسات؛ ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وتطويرها؛ ودور الشراكة في بناء القدرات التكنولوجية؛ وآثار الترتيبات الجديدة على الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية من حيث صلتها بنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية. وتعزيزا لتنمية الموارد البشرية في مجال العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية، ساهمت الأمانة أيضا في أنشطة التعاون التقني.

ثالثا - تنسيق العمل والتعاون في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١٤ - استجابة لقرار الجمعية العامة ١٩٧/٤٨، نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في موضوع تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جزئه التنسيقي في عام ١٩٩٤ في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة". وبناء على استعراضه لتقرير الأمين العام عن تقسيم العمل والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا (E/1994/70)، اعتمد المجلس الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٤ التي تضمنت صياغة تدابير محددة لتحسين التنسيق والبرمجة فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا، مثل زيادة مشاركة المنظمات والوكالات في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ ووضع نهج مشتركة وتحديد مجالات التركيز؛ والتنسيق بين الخطط المتوسطة الأجل، والميزانيات البرنامجية ودورات الميزانية؛ وتعزيز الوحدات المشتركة القائمة وتبادل الموظفين؛ وتعيين مراكز تنسيق للعلم والتكنولوجيا في المؤسسات والوكالات التابعة للمنظومة؛ وتعزيز التفاعل بين لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ولجنة التنمية المستدامة، والوكالات المتخصصة واللجان الاقتصادية الاقليمية وهيئاتها الفرعية.

١٥ - واستجابة للاستنتاجات المتفق عليها، بذلت منظمات وكيانات منظومة الأمم المتحدة التي تعنى بمسائل العلم والتكنولوجيا، وفقا لولاياتها، جهودا لتعزيز التعاون وتنسيق الأعمال فيما بينها لاستخدام الموارد المتاحة استخداما أكثر فعالية. فمثلا تم، خلال الأعمال التي قامت بها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فيما بين الدورات التي عقدت في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ وفي الأعمال التي اضطلعت بها الأونكتاد بشأن تنفيذ البرنامج ١٧ من الخطة المتوسطة الأجل، إقامة تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما عن طريق مراكز تنسيق معينة استخدمت كشبكة اتصالات لتيسير التفاعل والتعاون الوثيقين.

١٦ - وكان التنسيق بين الوكالات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية موضوع مناقشة أجرتها هيئتا التنسيق القائمتان وهما: لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات التي تهتم، في جملة أمور، بالجوانب العلمية والتكنولوجية من جدول أعمال القرن ٢١؛ واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية؛ التي تعنى بمسائل التنسيق المتعلقة بالأنشطة التنفيذية أو بالأنشطة على المستوى الميداني. ونظرت الهيئتان في دورتيهما الأخيرتين في دور كل منهما في تقسيم العمل بينهما فيما يتصل بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وتم التوصل الى نتيجة تقضي بألا يتم تناول تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بصفة عامة، ولكن من خلال علاقته بما ينشأ من مسائل محددة.

١٧ - وتضمن جدول أعمال الدورة الثانية للجنة المعنية بتسخير العلم والتنولوجيا لأغراض التنمية في أيار/مايو ١٩٩٥ مسألة تنسيق الأنشطة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ولاحظت اللجنة في استعراضها للأنشطة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا التي تلقت بشأنها تقارير من وكالات منظومة الأمم المتحدة (E/CN.16/1995/7) أنه ليس من المستبعد أن تتداخل الولايات والبرامج، رغم أن الوكالات تناولت مسائل العلم والتكنولوجيا من منظورات قطاعية مختلفة. وينبغي أن يكون الهدف من التنسيق هو تعزيز التكامل بين مختلف الأنشطة مع تفادي الازدواجية قدر الإمكان. وأصدرت اللجنة قرار يتعلق بأساليب العمل ويدعو الى تفادي ازدواجية العمل غير الضرورية كما ينص على تدابير ترمي الى زيادة الشفافية في أعمال اللجنة مستقبلا.

١٨ - واستنادا الى تقرير الأمين العام عن التنسيق في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (E/1995/62 و Corr.1)، استعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، التقدم المحرز منذ دورته الأخيرة، وشدد على الدور التنسيقي للمجلس في مجال العلم والتكنولوجيا. ورحب المجلس بالمساهمة المهمة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أعمال لجنة التنمية المستدامة في مجال الإدارة المتكاملة للأراضي، ودعا اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الى مواصلة المساهمة بصورة جوهرية وبناءة في أعمال لجنة التنمية المستدامة بشأن عنصري العلم والتكنولوجيا من جدول أعمال القرن ٢١. كما قرر المجلس أن تقوم اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بأكبر قدر ممكن التنسيق في الدراسات التي تجري فيما بين الدورات بشأن مسائل محددة من خلال العمل المتضافر مع الأجهزة والوكالات المختصة في الأمم المتحدة، ومع المنظمات المتعددة الأطراف. وأدرجت مسألة التنسيق في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي ستعقد في ١٩٩٧.

رابعا - تمويل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

ألف - صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١٩ - استمر تركيز أنشطة صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على بناء القدرات الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا بما فيها تقييم التكنولوجيا، وابتكار التكنولوجيا وروح المبادرة الحرة، ومراقبة الجودة، والمعلومات التكنولوجية، وتكنولوجيا المعلومات. ففي ١٩٩٥، اختتم برنامج بناء القدرات الذاتية الذي أجري في أوغندا وباكستان وجامايكا والرأس الأخضر وفييت نام، بعقد جولة ثالثة من الحوار بشأن السياسات بين الجهات ذات المصلحة. واستنادا الى هذا الحوار، يجري إعداد مجموعات من المشاريع التكنولوجية لكل بلد ستمول بحشد الموارد الداخلية والدولية.

٢٠ - وفي ١٩٩٤، اختتم أيضا برنامج رعاية التكنولوجيات الناشئة (بولندا وتايلند وتركيا وتوغو وجمهورية كوريا وزمبابوي وشيلي والصين والفلبين وكوت ديفوار ونيجيريا والهند). واستنادا الى التقييم العام للخبرة التي اكتسبها صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في البلدان المذكورة أعلاه، أعد دليل بشأن مراكز رعاية الأعمال التكنولوجية الناشئة ليستخدم مستقبلا.

٢١ - وفي إطار البرنامج الأقاليمي في مجال صيانة وإصلاح الأجهزة العلمية، تم تدريب ٦٠ مواطنا من بنغلاديش للعمل كفنيين ومشغلين للأجهزة وليشكلوا شبكة وطنية على غرار الشبكة الاقليمية في الجنوب الافريقي التي أنشئت في فترة سابقة في إطار هذا البرنامج. ويجري القيام بتدريب مماثل في الكاميرون بأول مساهمة مالية من القطاع الخاص في هذا البرنامج.

٢٢ - وبدأ نظام الصحفيين المرجعي للعلم والتكنولوجيا عملياته في سري لانكا والفلبين.

٢٣ - وجاءت جميع المساهمات الأساسية في الصندوق في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ من البلدان النامية (ومن أهمها الهند وباكستان والصين والبرازيل واندونيسيا)، بينما وفرت عدة بلدان أوروبية واليابان التمويل المتعلق بمشاريع محددة.

باء - حشد الموارد لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٢٤ - وعملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٣/١٩٩٣ وقرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٨، نظمت إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ اجتماعا استشاريا بشأن حشد الموارد لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وحضر الاجتماع ممثلو مؤسسات الأمم

المتحدة وعدد من الوكالات التمويلية والإنمائية المتعددة الأطراف والوطنية وعدد من الوفود من بلدان منفردة.

٢٥ - وتبين من المناقشة التي دارت في الاجتماع أن مسألة حشد الموارد المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بمسائل التنسيق استخدام الموارد المحدودة في أغراض العلم والتكنولوجيا بطريقة أكثر فعالية. وشدد الاجتماع على وجوب ارتكاز أي ترتيبات للتنسيق على احتياجات المستخدمين/المستفيدين وطلباتهم. وكان ثمة اتفاق عام على أن من المفيد توحيد الاجراءات بين المانحين من حيث تحسين تركيز وتخصيص المساعدة شريطة أن يستند هذا التوحيد للاجراءات الى الطلبات، مراعيا مطالب فرادى المانحين. وأشير الى أنه من غير المفيد السعي الى القيام بعملية حشد عالمية وحيدة للموارد لأغراض العلم والتكنولوجيا، بل ينبغي القيام بعدة عمليات لحشد الموارد. وارتأى الاجتماع أن تتم أي وسيلة من وسائل التنسيق بين المانحين بصورة غير رسمية وأن يتسم بطابع تعاوني وتركز على أصناف معينة ومحددة بدقة من المواضيع والقطاعات، والبرامج والمشاريع المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، بدلا من التركيز على العلم والتكنولوجيا بصفة عامة. وينبغي أن يقوم الإطار البرنامجي لتنظيم حشد الموارد على فهم واضح لمجالات تركيز هذا المشروع.

٢٦ - ولاحظ الاجتماع أن الخطط القائمة للتنسيق بين المانحين في مجال العلم والتكنلوجيا قد نظمت وفق ظروف كل حالة. وبقي تمويل الأنشطة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا مرهونا الى حد كبير برغبات المانحين. واذا كان ينبغي تشجيع شبكات المانحين غير النظامية، فإن القيام بتبادل دوري للخبرات بين الشركاء المنتمين الى مختلف الشبكات عن طريق محفل سياسي من قبيل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أمر لا يخلو من فائدة. وأوصى بأن توفر اللجنة محفلا لتبادل الآراء والتفاعل بين الشركاء من مختلف الشبكات وتنسيق الخطط في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. كما سُلم بأن القطاع الخاص يمكن أن يضطلع بدور مهم ومؤثر في تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتشجيعها.

٢٧ - وفي معرض نظرها في تلك المسألة، أقرت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثانية بالتناقض العام لمستوى الموارد التي يقدمها المانحون والتي كانت متاحة للتعاون الانمائي بصفة عامة وللعلم والتكنولوجيا بصفة خاصة. ورحبت اللجنة في ذلك الصدد بالنتائج التي أسفر عنها الاجتماع الاستشاري المعني بحشد الموارد لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي تضمنت دعوة الى توحيد العمليات المتعددة لحشد الموارد. واعترفت اللجنة بأنه نظرا للنقص في الأموال المتاحة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فإنه قد يطلب توفير الدعم للمشاريع الجيدة المحددة من أموال البرامج الاقليمية والأقاليمية التي توفرها شتى مصادر التمويل الدولية، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وثمة فكرة مفيدة يمكن اقتراحها في مجال التمويل، ألا وهي متابعة برنامج بناء القدرات الذاتية التي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والرامي الى تحسين السياسات الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا، والتي ستكون مشاركة وكالات التمويل واللجان الاقتصادية الإقليمية عنصرا أساسيا من عناصرها.

٢٨ - ويتمثل أحد الأدوار التنسيقية للجنة في حفز التفكير على نطاق أشمل وبناء النظم في مواضيع مختارة، من قبل تكنولوجيا المعلومات، بغية ابتكار برامج ذات طابع متعدد الأطراف تساعد في تعبئة الموارد من جميع المصادر المتاحة.

٢٩ - وأحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، بالتوصيات التي اعتمدها الاجتماع التشاوري بشأن حشد الموارد لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وأوصى بأن يركز حشد الموارد، على الصعيد الدولي، على مواضيع معينة وأهداف مشتركة بين المستفيدين، والمانحين ومؤسسات التمويل الدولية، بما فيها البنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية. وينبغي أن ترتكز هذه المواضيع والأهداف المشتركة على آليات تطوعية وغير تقليدية تشجع التفاعل التام بين كل من المانحين والمستفيدين. كما أوصى المجلس بأن توفر اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية محفلا لتبادل الآراء والتفاعل بين الشركاء من مختلف الشبكات وخطط التنسيق. ويمكن عقد هذا المحفل إما كجزء من دوراتها التي تعقد كل سنتين أو كنشاط يتم فيما بين الدورات، بالصيغة التي تطلبها وتحددها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة.

خامسا - الأعمال المقبلة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٣٠ - واتخذت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في دورتها الثانية (أيار/مايو ١٩٩٥) وفي معرض نظرها في استنتاجات وتجارب أول فترة تتم فيما بين الدورات (١٩٩٣-١٩٩٥)، قرارا بشأن أنشطتها المقبلة واعتمدت برنامج عمل جديد لفترة ما بين الدورات خلال السنوات ١٩٩٧-١٩٩٥.

٣١ - وإقرارا منها بأهمية تكنولوجيات المعلومات بوصفها من المتطلبات المهمة للتخطيط والتنمية وصنع القرارات في مجال العلم والتكنولوجيا، وافقت اللجنة على أن تركز عملها خلال الفترة الثانية التي ستتم فيما بين الدورات على تكنولوجيات المعلومات وآثارها على النمو والتنمية. وتشمل دراسة هذا الموضوع الواسع تحليلا لشتى جوانب المسائل المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات بما فيها المتطلبات المتعلقة بالسياسة العامة والمتطلبات المؤسسية والقانونية والمتصلة بالهياكل الأساسية اللازمة لتطوير هذه التكنولوجيات ونقلها واستخدامها. ومن الجوانب الأخرى المزمع تناولها في هذا السياق آثار تكنولوجيات المعلومات على توفير فرص العمل والنمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية، وآثار التحسينات الجذرية في فعالية تكاليف تكنولوجيات المعلومات على تنمية هيكل عالمي للمعلومات ووضع تطبيقات محددة في مجالات مثل الأنشطة الاقتصادية الصغيرة الحجم، والاستخدام المستدام للموارد الوطنية وتحسين الادارة.

٣٢ - وستجرى الأعمال التي ستجرى فيما بين الدورات عن طريق أفرقة وأفرقة عاملة وفقا "لنمط العمل الجديد" الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الأولى. ويتسم نمط العمل الجديد بالمشاركة الفعالة لأعضاء اللجنة في تنفيذ برنامج العمل بالتعاون مع أمانة الأونكتاد.

٣٣ - وقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والأونكتاد الى أن يعملا معا في إقامة برنامج للاستعراضات القطرية بشأن سياسة البلدان المعنية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وسيكون الهدف الرئيسي لهذه الاستعراضات تحديد توليد ونشر واستخدام التكنولوجيا والمعرفة التكنولوجية في بلد معين ولبدء عملية بناء النظم الوطنية للابتكار، أي المؤسسات والسياسات الوطنية والهياكل الحافزة التي تدعم عملية التطوير التكنولوجي والابتكار. وستقيم الاستعراضات دور شتى الجهات الفاعلة في الاقتصاد، بما فيها الحكومة وقطاع الأعمال والمؤسسات غير الحكومية، في تعزيز النظم الوطنية للابتكار وتشجيع قدر أكبر من التغيير التكنولوجي والابتكار على صعيد المؤسسات.

٣٤ - وبعد أن أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، بالدور الفريد الذي تقوم به اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بوصفها محفلا عالميا لدراسة مسائل العلم والتكنولوجيا، وافق على برنامج العمل المذكور أعلاه. ويشمل برنامج العمل أيضا متابعة للأعمال المتعلقة بالجنسين والأنشطة المندرجة في مجال حشد الموارد. كما دعا المجلس اللجنة الى النظر في سبل ووسائل الاستفادة من الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (فيينا، ٢٠-٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩) لوضع تصور مشترك لإسهام العلم والتكنولوجيا في التنمية في المستقبل.

٣٥ - وستواصل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مساهمتها في أعمال لجنة التنمية المستدامة بشأن عنصري العلم والتكنولوجيا من جدول أعمال القرن ٢١.

٣٦ - وستركز الأنشطة المندرجة في إطار البرنامج ١٧ من الخطة المتوسطة الأجل في مجالي العلم والتكنولوجيا المخططة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، على المسائل والمجالات التي تساعد على توفير رؤى جديدة للنظر في سياسات العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية واستنتاجات وتوصيات فريق الأونكتاد العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا. كما ستشمل الأعمال المتعلقة برصد التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا، لا سيما التطورات التي تؤثر على المجتمع برمته، وعلى الانتاج وفرص العمل والقدرة على المنافسة، بما فيها تقييم ونشر المعرفة العلمية والتكنولوجية.

- - - - -